

## دور التعاونيات في مساندة المشروعات الصغرى ومكافحة البطالة \* د. رياض شعبان لملوم

### الملخص:

تناولت الورقة البحثية ظاهرة البطالة من حيث مفهومها وأنواعها وملاحمها، والتي تعد من أكبر التحديات التي تواجه الاقتصاديات العربية حالياً، لذا تهدف الورقة إلى تحديد حجم البطالة في الوطن العربي وتحليل أسباب تقشي هذه الظاهرة. وذلك من خلال توظيف البيانات الإحصائية عن مؤشرات التشغيل والبطالة بالدول العربية. حيث تم التوصل لتحديد الأسباب الرئيسية التي تدفع إلى تقاقم هذه الظاهرة. تم التعرف على وقع التعاونيات في الدول العربية، ودورها في مساندة جهود المشروعات الصغرى، وأبرزت الورقة الدور الذي يلعبه المنهج التعاوني في مواجهة مشكلة البطالة. وخلصت الورقة إلى تقديم مجموعة من الإقتراحات والتوصيات التي من شأنها تفعيل دور ومساهمة التعاونيات العربية في مساندة جهود المشروعات الصغرى وفي مواجهة مشكلة البطالة في الدول العربية.

**الكلمات الدالة:** ظاهرة البطالة، المشروعات الصغرى، المنهج التعاوني، التعاونيات العربية.

### • المقدمة:

تعد مشكلة البطالة من المشكلات المعقدة التي تواجه الدول العربية، إذ يصل عدد العاطلين حوالي 22 مليون عاطل من إجمالي القوة العاملة التي تبلغ نحو 120 مليون عامل، يضاف إليهم سنوياً 3 ملايين و400 ألف عامل سنوياً، في ضوء حقيقة مفادها أن 60% تقريباً من سكان الدول العربية دون سن الـ 25 سنة، وهو الأمر الذي يتوقع معه أن يصل عدد العاطلين عن العمل سنة 2025 إلى حوالي 80 مليون عاطل، مما يتطلب ضخ نحو 70 مليار دولار لرفع معدلات النمو الاقتصادي في الدول العربية، وذلك لخلق ما لا يقل عن 5 ملايين فرصة عمل سنوياً (المغازى 2012، ص 15).

إن التعاونيات العربية بكافة أشكالها وأحجامها وتنوعها تستطيع القيام بدور مؤثر وفعال في السياسات الاقتصادية، فهي قادرة على المشاركة الفعالة لخدمة أهداف الاقتصاد الوطني، إذا ما أتاحت لها الفرصة.

\* عضو هيئة تدريس كلية الزراعة، جامعة طرابلس، ليبيا

- **المشكلة البحثية:**

تكمن المشكلة البحثية في تفشي ظاهرة البطالة في الدول العربية وتركزها خاصة بين الشباب، والتي أخذت تتفاقم وتتعاظم تداعياتها السلبية بمرور الوقت، وتشغل أصحاب القرار، ولا زالت هذه المشكلة في حاجة إلى حلول من خلال مشاركة التعاونيات والمنظمات الأهلية.

- **الأهداف البحثية:**

1. تهدف الورقة إلى معرفة الأسباب التي أدت إلى تفاقم مشكلة البطالة في الدول العربية، ومحاولة وضع تصورات مستقبلية لحل هذه المشكلة التي تؤدي إلى هدر الطاقات والكفاءات.
2. التعرف على الدور الذي تلعبه التعاونيات في الدول العربية ومساهمتها في مواجهة مشكلة البطالة والحد منها.
3. الإطلاع على المنهج التعاوني في مواجهة مشكلة البطالة.

- **الأهمية:**

تكمن الأهمية البحثية في أن مشكلة البطالة أصبحت ظاهرة مزمنة في الاقتصاديات العربية، وامتدت هذه الظاهرة لتشمل أعداد كبيرة من قوى العمل العربية وخصوصاً فئة الشباب المتعلمين وأصحاب الشهادات العليا. ومعرفة مدى قدرة التعاونيات على المشاركة الفعالة في مواجهة هذه المشكلة.

- **الأسلوب المنهجي:**

في سبيل التوصل إلى نتائج تحقق أهداف البحث، فقد تم الإعتماد على الأسلوب الوصفي التحليلي في استعراض ومراجعة أدبيات هذا الموضوع، وتحليل البيانات وبعض المؤشرات الإحصائية المتحصل عليها من المصادر الثانوية للبيانات كالتقارير والنشرات الإحصائية.

- **مفهوم وتعريف البطالة:**

تمثل قضية البطالة في الوقت الراهن إحدى المشكلات الأساسية التي تواجه معظم الدول العربية بإختلاف مستويات تقدمها وأنظمتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. ولعل أسوأ وأبرز سمات الأزمة الاقتصادية التي توجد في الدول العربية والنامية على حد سواء هي تفاقم مشكلة البطالة أي التزايد المستمر المطرد في عدد الأفراد القادرين على العمل والراغبين فيه والباحثين دون أن يعثروا عليه.

في تعريف منظمة العمل الدولية، والذي ينص على أن "العاطل عن العمل هو ذلك الفرد الذي يكون فوق سن معينة بلا عمل وهو قادر على العمل وراغب فيه ويبحث عنه عند مستوى أجر سائد ولكنه لا يجده".

### 1. أنواع البطالة في الدول العربية:

تتفق معظم الدراسات الاقتصادية والاجتماعية التي تناولت ظاهرة البطالة، أن أنواع البطالة وأشكالها ليس ثابتة أو نهائية، وإنما هي متغيرة ومتجددة باستمرار. وأنواع البطالة المنتشرة في الدول العربية هي (عبد الكريم: 2014، ص 26):

- **البطالة الهيكلية:** البطالة المرتبطة بهيكل الاقتصاد وهي ناتجة عن التحول في هيكل الاقتصاد والتغير في النظام الاقتصادي والذي ينعكس بدوره على قطاعات الأعمال والقوى العاملة.
- **البطالة الاحتكاكية:** تظهر عندما تتجه بعض قطاعات النشاط الاقتصادي إلى النمو ويتجه البعض الآخر إلى الركود، وهذا ما أظهرته مسوحات الطلب على العمل في الدول العربية، حيث تبين أن هناك طلب على مهن لا يوجد عرض مناسب لها من الأيدي وهو ما يظهر أيضاً من التناقض بين المدخلات التي تحتاجها تفاصيل سوق العمل ومخرجات النظام التعليمي والتدريب في الدول العربية.
- **البطالة الدورية أو الموسمية:** تحدث في أحد قطاعات النشاط الاقتصادي نتيجة تغير الظروف الاقتصادية أو المناخية في بعض الفصول، وعلى سبيل المثال بعض الأعمال المتعلقة بالزراعة وبعض مجالات السياحة وغيرها من المهن التي تزدهر في أوقات معينة من السنة فقط، مما يؤدي إلى ركود العمل.
- **البطالة المقنعة أو المستترة:** وتعني زيادة عدد الموظفين في منطقة معينة عن حاجتها وعن عدد الوظائف التي تحتاجها وهم أولئك الذين يعملون دون أن يضيفوا للناتج القومي شيئاً وإذا استبعدوا لن يحدث نقص في هذا الناتج، وينتشر هذا النوع في الدول النامية ومنها الدول العربية وبالتحديد في القطاع الحكومي، حيث يتم تسميتهم بالعمالة الزائدة وعلى سبيل المثال (يقدر حجم البطالة المقنعة في الجهاز الحكومي المصري بنحو ثلث العاملين في هذا القطاع).
- **البطالة السافرة:** وهي التي تعم جميع قطاعات النشاط الاقتصادي، وتكون شديدة وقوية ونتائجها وخيمة وتضم بين طياتها البطالة الهيكلية والبطالة الدورية والبطالة الاحتكاكية، وقد تكون نتيجة لحدوث بعض الظروف مثل الحرب أو حالات الكساد الاقتصادي العام (حالات البطالة في قطاع السياحة في مصر وتونس).

- البطالة الجزئية: والتي تعني عجز العامل عن العثور على عمل منتظم أو تدني الدخل من العمل إلى الحد الكفاف أو أقل أو ترك العمل لفترة من الوقت.
2. أسباب ظاهرة البطالة في الوطن العربي:
- إن أهم أسباب ظاهرة البطالة في الوطن العربي تتبع بصفة خاصة من طبيعة المنطقة وتتمثل أهم تلك الأسباب في الآتي:
1. انخراط حكومات الدول العربية في عدد من الحروب التي تضعف كيانها وتجعلها غير قادرة على إقامة المشاريع لتوظيف شبابها.
  2. عدم قدرة حكومات الدول العربية التي تعاني من البطالة من تطوير نفسها اقتصادياً وعدم قدرتها على النهوض بقطاع الأعمال، مما يتسبب في زيادة الفجوة بين قلة الفرص المتاحة وزيادة عدد الشباب الخريجين والذي يتسبب في النهاية بتضخم مشكلتها وتعقدها.
  3. الزيادة السكانية ومعدل النمو السكاني في الوطن العربي من أهم أسباب البطالة، لأن هناك علاقة طردية بينهم، عندما يتزايد عدد السكان تتفاقم البطالة بشكل كبير، لأن هذه الدول عاجزة عن توفير الوظائف التي تناسب كل هذا العدد من الشباب.
  4. عدم مواكبة النظام التعليمي العربي لمتطلبات سوق العمل، وهو الأمر الذي يؤدي إلى تكديس أعداد هائلة من خريجي الجامعات في صفوف الباحثين عن العمل، وهو الأمر الذي أدى إلى زيادة نسبة البطالة بين حملة المؤهلات الدراسية عنها في أي شريحة أخرى.
  5. تراجع نسبة نمو الناتج القومي الإجمالي للدول العربية من 6% سنة 2000م إلى 1.5% خلال سنة 2001م و% خلال الفترة الماضية. وتقلص سنة 2016 بنسبة 10%.
  6. عدم إقبال الشباب على العمل المهني بسبب النظرة الاجتماعية لذلك العمل، والتخوف من تحمل المخاطرة في الأعمال الحرة والميل إلى الأعمال المستقرة ذات الدخل الثابت.
  7. ونقص الاستثمارات الموجهة لتنمية الاقتصاد العربي سواء على المستوى الداخلي أو الدولي.
  8. ضعف قواعد البيانات والمعلومات العربية حول الباحثين عن عمل، وهو الأمر الذي يضيف غموضاً على حجم سوق العمالة في الوطن العربي.
3. معدلات البطالة في الدول العربية:

تشير تقديرات معدلات البطالة في الدول العربية كمجموعة إلى أنها الأعلى مقارنة بدول العالم الأخرى، وذلك نظراً للنمو المرتفع في حجم قوة العمل في السنوات الأخيرة، وهو نمو لم يقابله نمو اقتصادي كثيف التشغيل بالوتيرة ذاتها، مما أدى إلى عدم مواكبة معدلات التوظيف للزيادة الهائلة في عرض العمل. وتحتاج المنطقة العربية إلى توفير أكثر من 100 مليون وظيفة إضافية بحلول سنة 2020م للقضاء على مشكلة البطالة، مما يعني مضاعفة المستوى المحلي للتشغيل، كما تحتاج إلى توفير أكثر من 4 ملايين وظيفة إضافية لإبقاء معدلات البطالة عند مستواها الحالي، مما يتطلب معدلات نمو حقيقية في الناتج المحلي الإجمالي ما بين 6 - 7% سنوياً (خالقي 2017، ص 73). والجدول (1) يبين معدل البطالة في الدول العربية خلال السنوات 2009، 2010، 2011، 2016، 2018م.

جدول (1) معدل البطالة في الدول العربية (2009 - 2018)

الدولة	السنة				
	2009	2010	2011	2016	2018
الأردن	13	13.4	12.9	15.8	18.6
الإمارات	4.2	4.3	4.3	11	3.7
البحرين	4	3.8	3.7	16	4
تونس	13.3	13	18.9	18.9	15.4
الجزائر	12.2	10	9.8	29.5	11.1
السعودية	10.5	10.5	10.5	12.1	12.9
السودان	20	13.7	13.4	19.5	12.7
سوريا	9.2	8.4	14.9	14.9	14.8
قطر	0.4	0.5	0.6	3.9	0.1
الكويت	1.4	4.8	1.6	3.6	2.2
لبنان	6.4	-	13.1	9	9
ليبيا	18.2	19.5	-	20.7	15
مصر	9.4	8.9	11.9	13.4	11.8
المغرب	9.1	9.1	9.2	15.1	9.8
اليمن	15.6	-	-	29	35

المصدر: المواقع الإلكترونية للبنوك المركزية والأجهزة الإحصائية للدول العربية.

يشير صندوق النقد العربي في تقرير آفاق الاقتصاد العربي، إلى أن معدل البطالة في الدول العربية بلغ 10% خلال سنة 2017م وفق تقديرات البنك الدولي، وهو ما يمثل تقريباً ضعف المتوسط العالمي البالغ 5.4%. وأوضح أن تتبع تطور معدل البطالة خلال الفترة 2000 - 2008 و 2009 - 2018م يشير إلى

أنه في الفترة الأولى اتجه معدل البطالة للانخفاض التدريجي بما يعكس إرتفاع معدل النمو الاقتصادي، وزيادة معدلات التشغيل وهو ما خفض المعدلات من 12% في سنة 2000م إلى 9% في سنة 2009م، بينما اتسمت الفترة من 2009 - 2018م بانخفاض معدل النمو الاقتصادي ليسجل 2.6% مقارنة بمعدل نمو القوى العاملة 3.3%، كما أضعفت التحديات الاقتصادية التي شهدتها الدول العربية على الصعيدين الإقليمي والعالمي خلال تلك الفترة من قدرة الدول على زيادة معدلات التشغيل. وفي حال إستمرار نسق النمو والتشغيل الحالي ستستمر بطالة الشباب كأكبر تحد اقتصادي واجتماعي يواجه المنطقة (تركية: 2017، ص 25).

#### المشروعات الصغرى:

تعول البلدان العربية على النهوض بقطاع المشروعات الصغرى والمتوسطة لتحقيق عدد من الأهداف التنموية بما يشمل تعزيز فرص النمو الاقتصادي، وخفض معدلات البطالة، إضافة إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030م، وزيادة التنوع الاقتصادي والتنافسية الدولية. يعتمد الدور الاقتصادي والتنموي للمشروعات الصغرى والمتوسطة إلى حد كبير على وجود متطلبين رئيسيين يتمثلان في توفر بيئة الأعمال الداعمة وفرص النفاذ للتمويل. تمثل المشروعات الصغرى والمتوسطة في الدول العربية ما بين 90 و 99% من إجمالي المشروعات في القطاع الرسمي، وتسهم بنسب متفاوتة من الناتج المحلي الإجمالي تتراوح ما بين 22 و 80% كما تسهم بنحو 10 إلى 49% من فرص التشغيل في القطاع الرسمي في الدول العربية، وهي نسبة تقل عن متوسط البلدان النامية البالغ 60% مما يبرز التحديات التي تواجه القطاع (منظمة العمل العربية: 2014، ص 66).

لقد كان من أهم هذه السياسات ما ارتكز على دعم وترسيخ ثقافة التشغيل الذاتي والعمل الحر وتشجيع المبادرات الفردية والخاصة، وفي هذا السبيل فإن جهوداً كبيرة قد بذلت للتشجيع على التوسع في إقامة المشروعات الصغرى والمتوسطة، واعتبرت هذه المشروعات من أهم روافد عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية وكان ذلك تماشياً مع إتجاه عالمي غالب أخذ يسود الدراسات والسياسات الاقتصادية ينظر إلى هذه المشروعات باعتبارها وسيلة أساسية لمعالجة مشكلة البطالة والفقر وخاصة في الدول النامية. إن أهمية هذه المشروعات لا تقتصر على فئة معينة من الدول ولا على كونها وسيلة لمعالجة قضايا اجتماعية محددة، حيث تشير الإحصاءات والدراسات إلى تزايد أهمية هذه المشروعات في مختلف الاقتصادات العالمية بما فيها حتى الدول المتقدمة، وحالياً فإن هذه المشروعات تمثل ما نسبته نحو 90% من إجمالي المنشآت الاقتصادية في العالم وتوظف نحو 50 - 60% من القوى العاملة على المستوى العالمي.

ومن أهم العوامل التي أثرت وتؤثر في نمو وتطور المشروعات الصغرى في المنطقة العربية ملائمة مناخ الاستثمار والمخاطر السياسية وذلك من خلال التشريعات الميسرة لعملية إقامة هذه المشروعات والمحافظة على حقوقها وتيسير علاقتها بالأجهزة ذات العلاقة كالضرائب والجمارك والمصارف وغيرها. وكذلك حوافز الاستثمار في هذه القطاع وما يمكن أن تشمله من إعفاءات ضريبية أو من بعض الرسوم أو دعم لأسعار الفائدة وقد تمتد هذه الحوافز إلى توفير الأراضي، إقامة البنية التحتية، وتوفير المرافق الأساسية الضرورية لتشغيل هذه المشروعات. كذلك ما يمكن أن توفره السياسة الضريبية وسياسات الدعم وسعر الفائدة وسعر صرف العملة وغيرها من السياسات من إستقرار في أسواق مستلزمات الإنتاج والمنتجات.

وبرغم الآثار السلبية التي نتجت عن السياسات الاقتصادية في مختلف الدول في ظل تيار العولمة وتحرير الأسواق وتقليص دور الدولة في الشؤون الاقتصادية والتي كان من أبرزها إلغاء كافة أشكال الدعم التي كانت تحظى بها المشروعات الصغرى والتعاونية وتركها معرضة للتقلبات السوقية في أسعار مستلزمات الإنتاج والمنتجات وكل ما ترتب على تحرير أسعار الصرف، إلا أن العولمة من جانب آخر قد أثرت على ظروف التشغيل وضرورة توافقها مع التطورات التي حدثت في التكنولوجيا وعلى الأخص تكنولوجيا الإتصال. إن تبني النظام التعاوني ونشر الثقافة التعاونية لتكون هي الإطار الذي تنظم من خلاله جهود تطوير المشروعات الصغرى، يمكن أن يحقق العديد من التغيرات الهامة، وعلى سبيل المثال إعادة تكوين الوحدات الإنتاجية الصغيرة في وحدات أكبر (الأمر الذي يؤدي إلى تقليل عدد الوحدات الاقتصادية واقتراب ساعاتها من الساعات المثلى مما يمكنها من الإستفادة من وفورات الساعات).

إن زياد نمو المشروعات الصغرى يعتبر مدخل ملائم للدول العربية فعندما تقوم المشروعات الصغرى بدور الصناعات المغذية للصناعات المتوسطة أو الكبيرة فإنها تضمن تسويقاً لمنتجاتها والوسيلة الفعالة لازدهار المشروعات الصغرى هو نظام حاضنات الأعمال.

#### • واقع التعاونيات العربية:

تجدر الإشارة إلى أن التعاونيات العربية والتي تنتمي إلى 17 دولة عربية في إطار 45 ألف جمعية تعاونية في كافة مجالات التعاون الخدمي والزراعي والاستهلاكي والحرفي والسلمي والعلمي ومتعددة الأغراض وحجم عضويتها أكثر من 25 مليون عضو تعاوني (عبد الظاهر: 2012، ص 17). والجدول (2) يوضح نسبة العضوية في التعاونيات.

جدول (2) نسبة العضوية في التعاونيات العربية.

نوع النشاط	النسبة المئوية
التعاونيات الاستهلاكية	44.8%
التعاونيات الزراعية	31.1%
التعاونيات الاستهلاكية	14.8%
التعاونيات متعددة الأغراض	3.9%
التعاونيات الخدمية	2.1%
التعاونيات الحرفية	2%
التعاونيات السمكية	0.6%

كما يتضح من خلال تحليل البيانات المتاحة عن 14 دولة عربية أن هناك أكثر من 45 ألف جمعية تعاونية في مجالات التعاون الخدمي والزراعي والاستهلاكي والحرفي والإسكاني والسمكي والعلمي ومتعددة الأغراض. والجدول (3) يوضح نسبة أوسع التعاونيات إنتشاراً في الدول العربية.

جدول (3) نسبة التعاونيات إنتشاراً في الدول العربية.

نوع النشاط	عدد التعاونيات %
التعاونيات الزراعية	43% من إجمالي عدد التعاونيات
التعاونيات الاستهلاكية	33% من إجمالي عدد التعاونيات
التعاونيات الإسكانية	8.5% من إجمالي عدد التعاونيات
التعاونيات متعددة الأغراض	7.8% من إجمالي عدد التعاونيات
التعاونيات الخدمية	3.8% من إجمالي عدد التعاونيات
التعاونيات الحرفية	3.4% من إجمالي عدد التعاونيات
التعاونيات السمكية	0.4% من إجمالي عدد التعاونيات
تعاونيات الأنشطة العامة والثقافية	0.01% من إجمالي عدد التعاونيات

ويمتد نشاط التعاونيات في كافة الدول العربية في معظم المجالات الزراعية، الاستهلاكية، والإسكانية، والإنتاجية الحرفية، والثروة المائية والصيدية، والتعاونيات الخدمية، والتعليمية، والثقافية، ... الخ. والجدول (4) يوضح عدد الدول العربية التي تنتشر بها الأنشطة التعاونية المختلفة.

جدول (4) يوضح عدد الدول العربية التي تنتشر بها الأنشطة التعاونية.

نوع النشاط	عدد الدول العربية
التعاون الزراعي	17 دولة
التعاون الاستهلاكي	17 دولة
التعاونيات متعددة الأغراض	13 دولة
التعاونيات الخدمية	13 دولة
التعاون الإسكاني	7 دول
التعاون الحرفي	7 دول
التعاون السمكي	6 دول
تعاونيات الأنشطة العلمية والثقافية	4 دول

إن التعاونيات العربية بكافة أشكالها وأحجامها وتنوعها تستطيع القيام بدور مؤثر وفعال في السياسات الاقتصادية الجديدة. كما أن عدداً كبيراً من قضايا الاقتصاد القومي تجد في التعاونيات المتطورة مفتاحاً هاماً لتحقيق إنجاز كبير فيها وعلى رأس هذه القضايا: قضية الأمن الغذائي وقضية الأمن المائي وتوفير السكن الملائم للأسر الجديدة محدودة الدخل، وتأسيس آلية للصناعات الصغرى والمتوسطة كأهم آليات رفع مستوى المعيشة والحد من البطالة.

#### • حجم العضوية وحجم المعاملات في التعاونيات العربية:

هناك أكثر من 25 مليون عضو تعاوني في كافة مجالات التعاون الخدمي والزراعي والاستهلاكي والحرفي والإسكاني والسمكي والعلمي ومتعددة الأغراض. وفي ضوء البيانات المتاحة يوضح الجدول (5) حجم العضوية في بعض التعاونيات العربية وحجم المعاملات.

جدول (5) بيان إحصائي لحجم العضوية وحجم المعاملات للتعاونيات في الدول العربية.

الدولة	حجم العضوية	حجم الأعمال
مصر	ما يقرب من 14 مليون عضو	أكثر من 96 مليار جنيه مصري
السودان	ما يقرب من 3 مليون عضو	ما يقرب من 8 مليون جنيه سوداني
الكويت	362450 عضواً	ما يقرب من 4 مليون دينار كويتي
المغرب	ما يقرب من 600 ألف عضو	أكثر من 25 مليون درهم مغربي
البحرين	15000 عضو	أكثر من 7 مليون دينار بحريني
الإمارات	36156	أكثر من 5 مليار درهم أماراتي

سوريا	ما يقرب من مليون عضو	أكثر من 3 مليار ليرة سورية
السعودية	أكثر من 50000 عضو	ما يقرب من 4 مليار ريال سعودي
العراق	ما يقرب من 2.5 مليون عضو	حوالي 494 ألف دينار عراقي
الأردن	أكثر من 125 ألف عضو	ما يقرب من 400 مليون دينار أردني
فلسطين	أكثر من 52 ألف عضو	ما يقرب من 57 مليون شيكل فلسطيني

المصدر: 1. الاتحاد التعاوني العربي. 2. المنظمات العربية الأعضاء.

#### • دور التعاونيات في مساندة جهود المشروعات الصغرى:

تعتبر المشروعات الصغرى والمتوسطة أسلوباً فعالاً للحد من البطالة وتشغيل الشباب وكذلك تشغيل المرأة. فالمشروعات الصغرى لا تحتاج إلى تمويل كبير وغير معقد تكنولوجياً، وليست بحاجة إلى إدارة كبيرة أو حسابات مكلفة، بل وتبرز فيها الكفاءة والمؤهلات التي تبعد أصحاب المشروع عن المغامرة غير المضمونة النتائج والتي ترسخ مفهوم قيم العمل الذاتي والمبادرات الفردية لدى الشباب.

وقد سبقتنا في هذا المجال عدد كبير من الدول الأجنبية في إنتهاج هذا الأسلوب من توفير فرص العمل للشباب، من خلال التوجه نحو رسم السياسات المتعلقة بالمشروعات الصغرى والمتوسطة، وعلى سبيل المثال لا الحصر، في اليابان الصناعات الصغيرة تستوعب نحو 80% من العمالة اليابانية، وفي إيطاليا يوجد مليونين وثلاثمائة ألف مشروع فردي صغير، وفي الولايات المتحدة الأمريكية حققت المشروعات الصغرى أكثر من 15 مليون فرصة عمل، كما أن المشروعات الصغرى استوعبت 70% من قوة العمل الأمريكية لدى الشباب، أيضاً بالنسبة لدول الاتحاد الأوروبي فإن الصناعات الصغيرة والمتوسطة توفر نحو 70% من فرص العمل لشباب دول الاتحاد. وتجدر الإشارة إلى أهمية التعاونيات الإنتاجية بمختلف أنواعها في التصدي لمشكلة البطالة وتوفير فرص العمل إذا ما أحسن إدارة هذه التعاونيات من خلال تشريعات حمائية تنهض بالعمل التعاوني، وفي هذا الصدد هناك أدوار منوطة بها الدولة تجاه التعاونيات، وهناك دور للتعاونيات في مساندة جهود المشروعات الصغرى.

#### • الدور المنوط بالدولة تجاه التعاونيات:

1. أن تتبنى الحكومات العربية سياسات عامة نحو تمكين التعاونيات من أداء دورها، وذلك من خلال تبني الحكومات إصدار التشريعات المنظمة للمشروعات الصغرى والمتوسطة في إطار تعاوني بما يكلفه ذلك من خلق شبكة عنقودية تتكامل مع بعضها.

2. أن تتبنى المؤسسات التعليمية تأهيل الشباب بما يتناسب وإحتياجات سوق العمل، مع إعطاء أولوية للتدريب الفني والمهني.
3. أن تتبنى الدول العربية المبادئ بشأن توطين العمالة، وإعطاء أولوية للعمالة العربية لشغل فرص العمل التي تتوافر بها.
4. أن يتبنى الإعلام المسموع والمرئي والمقروء حملة موسعة نحو توجيه الشباب للدخول في المشروعات الصغرى والمتوسطة وما تدره تلك المشروعات من دخل مجزي.
- **الدور المنوط بالتعاونيات في مساندة جهود المشروعات الصغرى (عبد الظاهر: 2013، ص 34):**
    - أن تنتهج التعاونيات منهج التكامل بينها على المستوى المحلي داخل كل دولة عربية أو على المستويالقومي، حيث أنه من شأن ذلك الإسراع في معدلات التنمية في الدول العربية وتوفير فرص العمل.
    - التوجه نحو الدخول في مجالات تعاونية جديدة، وإنشاء تعاونيات غير تقليدية مثل تعاونيات الصحة والصيدلة وتعاونيات الخدمات المنزلية وغيرها.
    - أن تقوم التعاونيات بإعداد دراسة موضوعية لطبيعة المشروع الصغير الذي يتم إقامته في منطقة عملها وبيان جدواه والحاجة إليه، ووضع معايير سليمة لاختياره قبل بدء العمل به.
    - أن تتبنى التعاونيات توفير التمويل اللازم للمشروع الصغير وإختيار طريقة التمويل المناسبة له.
  - **مساهمة التعاونيات في الحد من مشكلة البطالة:**
    - تستطيع التعاونيات أن تساهم في الحد من مشكلة البطالة من خلال:
      1. إقامة جمعيات تعاونية استهلاكية جديدة وإدخال أنشطة جديدة غير تقليدية، مثل إدخال نظام التعبئة والتغليف وكذلك الخضر والفاكهة وبيع الأسماك وبيع اللحوم، وهذا النوع من النشاط يوفر فرص عمل كبيرة ويحد من البطالة.
      2. يمكن للتعاونيات أن تقوم بإدخال صناعات تحويلية في مناطق الإنتاج الزراعي، مما يؤدي إلى زيادة تشغيل المنشأة القائمة وإتاحة فرص عمل إضافية فيها.
      3. على التعاونيات الإهتمام بالأنشطة التدريبية وصلح مهارات مختلفة للعنصر البشري وتأهيلهم وخلق فرص عمل جديدة.

4. على التعاونيات إنشاء جمعيات تعاونية في مجال الخدمات وفي مجال البيئة والخدمات التعليمية والخدمات الصحية وخدمات النقل وخدمات السياحة والخدمات الثقافية وغيرها من الخدمات التي تستوعب عدد كبير من العمالة وذلك يقلل من مشكلة البطالة.
5. تنفيذ مشاريع استثمارية حرفية - زراعية - سمكية - أو صناعية حرفية صغيرة يتبناها الاتحاد التعاوني الحرفي مع الجهات ذات الإختصاص والمنظمات الأهلية، وذلك من خلال توفير المعلومات الأساسية لنجاح الأنشطة خاصة التحويل المباشر وبرنامج التدريب والتأهيل والترويج للمشروع لاجتذاب عدد كبير من الأفراد.
6. يمكن أن تكون الجمعيات التعاونية المحلية منافذ رئيسية لتسويق منتجات الشباب الخريجين، وكذلك التعاونيات الإنتاجية الحرفية والزراعية والسمكية بنظام المشاركة بين المنتج والجمعية التعاونية، وعلى الدولة رعاية تلك الشراكة وتوفير أماكن العرض الملائمة وتدريب العمالة لإدارتها، وهذا النظام يوفر للجمعية التعاونية عائد يجعلها تتوسع وكذلك يعود بأكثر الأثر في الحد من ظاهرة البطالة.
7. يمكن للجمعيات التعاونية المحلية أن تسوق منتجات الريف خاصة المنتجات الزراعية، مما يؤدي إلى حماية المنتج من الوسطاء ويقدم حماية للمستهلك في الحصول على المنتجات بأسعار معقولة.
8. تنشيط التعاونيات بمختلف أنواعها في المناطق النائية، وذلك من خلال جمعيات تعاونية استهلاكية وكذلك تعاونيات الإسكان والتعاونيات الخدمية.

#### • المنهج التعاوني في مواجهة مشكلة البطالة:

يبرز المنهج التعاوني في التعامل مع مشكلة البطالة بشكل واضح في تعاونيات الإنتاج، سواء كان إنتاج سلعي أو خدمي، حيث تقوم التعاونيات بحشد وتجميع الجهود التي لا يستطيع أي منها منفرداً أن يقوم بنشاط يدر عليه عائد، أي لا يستطيع أن يعمل لحسابه إما لقصور إمكانياته التمويلية أو أن النشاط المبتغى الدخول إليه يحتاج إلى أكثر من فرد حتى يؤدي، وعليه فإن المنهج التعاوني لا يقتصر فقط على ما هو قائم من منظمات في شكل جمعيات أساسية أو عامة أو اتحادات، ولا يقتصر على المجالات التي تغطيها هذه المنظمات، ولكنه منهج قابل للاستخدام في كل مجالات الإنتاج الخدمي والسلعي، ولا يقف على قدم المساواة مع المنهج الخاص أو المنهج العام ولكنه يفضل هذه المناهج من حيث الآتي: (أيوب: 2014، ص 13)

1. تقليل المخاطر إلى أدنى حد ممكن، حيث المشروع التعاوني لا ينتهي بوفاة صاحبه كالمشروع الفردي الخاص وهو يرفع جدارته الائتمانية.

2. وجود رقابة متبادلة من أعضاء المنظمة التعاونية ومن المنظمة التعاونية الأعلى، وهو ما يوفر درجة كبيرة من المحاسبة والشفافية.
3. إمكانية بدء النشاط بأقل قدر من التمويل.
4. أن الهدف الأول يصبح هو التشغيل، ومن ثم يتم الاكتفاء بأقل هامش ممكن يكفي لاستمرار المشروع، مما يؤدي لإنخفاض أسعار السلع أو الخدمة التعاونية مقارنة بإنتاج القطاع الخاص أو العام.
5. أن هذا المنهج هو الأكثر قدرة على الحفاظ على النشاط الحرفي الذي يعتمد على العمل اليدوي، وهو ما يختلف من مكان لآخر، ومن ثم يكون للمنتجات الحرفية في كل دولة ودورها مميزة في الصادرات حيث تتراجع المنافسة.
6. أن هذا المنهج هو الأكثر قدرة على دخول الأنشطة التي تحتاج إلى التضامن كنشاط الصيد والنشاط الزراعي، حيث في هذه الأنشطة يقل الحافز لدى المنتجين، ولهذا فالنشاط الزراعي القائم على أسلوب المزارعة أكثر إنتاجية من النشاط الزراعي القائم على استئجار الغير.
7. إمكانية الدخول في الأنشطة التي لا تقوم اقتصادياتها على الإنتاج الكبير، وأيضاً الأنشطة التي تتطلب سرعة تغيير التصميم والموديلات كصناعة الملابس الجاهزة.
8. هو المنهج الأفضل في الخدمات التي تقتضي مشاركة الناس كالأنشطة البيئية، وقد بين إخفاء الاعتماد على الشركات العامة والخاصة في هذه الأنشطة قصور أداء هذه الشركات لأنه نشاط يقتضي مشاركة مجتمعية، وهذه المشاركة متقدمة في الحالتين.
9. المنهج التعاوني هو الأفضل في الأنشطة التي تتطلب كثافة إستخدام رأس المال أو الميكنة الكاملة، وقد أصبحت هذه الأنشطة تجد عزوفاً من القطاع الخاص والقطاع العام بسبب الأعباء المالية والقانونية وتشغيل عدد كبير من العاملين، خاصة بعد أن توقفت الحكومات في الدول العربية بسبب برامج التثبيت والتكيف الهيكلي عن الدخول في أنشطة اقتصادية ومن ثم تكاد تكون قد توقفت عن إلحاق عمالة جديدة بها.
10. إمكانية تواجد النشاط التعاوني بغض النظر عن حالة البنية الأساسية على خلاف النشاط العام والخاص الذي يقتضي توفير بنية أساسية متطورة حتى يستطيع أن ينتج بشكل اقتصادي، ولكن النشاط التعاوني من الممكن أن يتواجد في أي مجتمع بشري كبير أو صغر قرب أو بعد لينتج ما يحتاجه هذا التجمع بدءاً من السلع والخدمات الأساسية إلى خدمات الصيانة وتكنولوجيا المعلومات.

وبمقتضى المنهج التعاوني فإن المتعطلون أنفسهم يمكنهم أن يقيموا تعاونياتهم، ومن ثم لا يلجأ كل منهم إلى صاحب العمل كي يشغله ولكنه يجمع جهده مع رفاقه لبدء مشروع مشترك، فقط تظل هناك حاجة إلى يد زراعية سواء كانت الدولة بحكم المسؤولية الاجتماعية أو المنظمات الأهلية أو التنظيم التعاوني القائم، وهذا الأخير هو الأنشط والذي يبدأ دوره بالدعوة عن طريق مختلف وسائل الإعلام، ثم قبول الجمعيات التي نشأت ضمن بنيانه، وبالتعاون مع الجهات المانحة سواء كانت الدولة أو منظمات محلية أو دولية بتوفير حد أدنى من التمويل مع أخذ الضمانات الكافية (الشريف 2015، ص 44).

#### • الاستنتاجات:

- من خلال تناول الورقة البحثية لظاهرة البطالة من حيث المفهوم والأسباب ومن حيث واقع البطالة في الدول العربية، تم التوصل إلى الاستنتاجات التالية:
- إن مشكلة البطالة تعد مشكلة عالمية، بغض النظر عن السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي تنفذها دول العالم المختلفة، وهي مشكلة ذات حساسية عالية للتغيرات الاقتصادية والسياسية العالمية والأزمة المالية العالمية.
- تعاني الدول النامية ومنها الدول العربية من معدلات مرتفعة للبطالة مقارنة بالدول المتقدمة والدول الصناعية الأخرى. وتتركز البطالة في الدول العربية في فئات معينة بذاتها، متأثرة بشكل أساسي بنظم التعليم المتبعة وبطبيعة النمو السكاني وتوجهات الأفراد الاقتصادية والاجتماعية.
- إن أية حلول جزئية أو فردية من قبل أية دولة عربية لمشكلة البطالة لن يكون لها الأثر المطلوب، لأن البطالة ومسبباتها لا تقتصر على دولة عربية معينة، ولذا يجب أن تكون الحلول الموضوعية حلاً جماعية وبالتعاون مع المنظمات العالمية المختصة.
- تعد مشكلة البطالة واحدة من أخطر المشكلات التي تواجه الوطن العربي، وهي أحد التحديات التي يجب التصدي وتسريع العمل على إيجاد السياسات والإستراتيجيات التي يمكن من خلالها مواجهة هذه المشكلة حتى لا تتفاقم المشكلات المترتبة عليها.
- أصاب التعاونيات الزراعية ما أصاب كل قطاعات المجتمع من ضعف في الإنتاجية وسيطرة البيروقراطية والفساد وتغليب المصالح الفردية على الصالح العام، وقد أدى تفشي ذلك كله إلى نوع من عزوف الأعضاء عن المشاركة في الأنشطة التعاونية الزراعية بشكل إختياري، وفقدانهم الثقة في تعاونياتهم

والقدرة على إصلاح أحوالها، ويتجلى ذلك في عزوف الأعضاء عن المشاركة في اجتماعات الجمعية العمومية وغيرها .

- من جوانب التوعية الفعالة لتعزيز دور التعاونية الزراعية في تنفيذ أهداف التنمية الريفية المستدامة، جمع بيانات شاملة ومتسقة في الوقت المناسب تثبت تأثير التعاونيات الزراعية الفعلي على تحقيق أهداف التنمية الريفية المستدامة ومساهمتها الفاعلة في ذلك.
  - عدم قيام الحكومات بمراجعة التشريعات والأنظمة القائمة لجعل البيئة القانونية والتنظيمية الوطنية التي تكون أكثر ملائمة لإنشاء ونمو التعاونيات.
- تستلزم التنمية الريفية المستدامة لتحقيق الأمن الغذائي، إحراز تقدم على أكثر من مستوى منها: السياسات الداعمة، التقنيات المناسبة، وأحد العوامل المساهمة الذي يستحق إهتماماً أكثر هو جودة وأداء التعاونيات الزراعية وتمكينها شرط أساسي لأي عملية إنمائية شاملة.

#### • التوصيات:

1. تبني فكرة المشروعات الصغرى والمتوسطة التي تعتبر أحد أبرز الآليات الجيدة لمواجهة مشكلة البطالة في الوطن العربي من خلال ما توفره من فرص عمل جديدة للشباب، وتعتبر ملائمة جداً لظروف الدول العربية.
2. الربط بين أساليب ومناهج وسياسات التعليم والتدريب المهني ومتطلبات أسواق العمل وتقليل الفجوة بين مختلف مكونات هذه العناصر وذلك تماشياً مع قضايا الساعة المطروحة حول التصدي لمشكلات البطالة.
3. تحسين الأداء الاقتصادي العربي وتحسين مناخ الاستثمار في الدول العربية، وإزالة كافة القيود التنظيمية والقانونية التي تحول دون اجتذاب الأموال العربية من الخارج.
4. معالجة تشوهات الأسواق في الدول العربية، لأنه كثيراً ما تسيطر عليها العناصر الإحتكارية التي تسيء إلى استخدام الوارد وتوزيعها على المجالات المختلفة.
5. إعتقاد قاعدة معلوماتية عربية للوظائف المطروحة والباحثين عنها لإزالة الغموض الذي يكتنف سوق العمل العربي، ويجب الاستفادة من تجربة بعض الدول في إنشاء مصارف قومية للتوظيف توفر قاعدة معلومات ضخمة للوظائف الشاغرة في القطاعين العام والخاص.

6. تقليل قيمة الضرائب المفروضة على الشركات والمشروعات الصغرى والمتوسطة، لكي تشجع المستثمرين أن يقوموا بدفع الأموال في بناء المشاريع الاستثمارية التي ينتج عنها فرص عمل .
7. إقامة المعارض المحلية المتخصصة بشكل دائم للترويج وتسويق منتجات المشاريع الصغرى والمتوسطة، ومساعدة هذه المشاريع في تسويق منتجاتها من خلال الاشتراك في المعارض المحلية والدولية.
8. تشجيع إقامة الجمعيات التعاونية التي تهتم بالمشاريع الصغرى والمتوسطة، مما يعمل على إيجاد قوة تفاوضية كبيرة لهذه المشاريع لممارسة الضغط على المؤسسات المالية لمنح قروض بشروط ميسرة والشراء الجماعي لمستلزمات الإنتاج.
9. ضرورة التنسيق الفعال ما بين التعاونيات الزراعية والإرشاد الزراعي والبحوث الزراعية، بحيث تكون البرامج الإرشادية أكثر إيجابية وفاعلية وملبية لحاجات المزارعين ومحفزة لهم على زيادة الإنتاج كماً ونوعاً.
10. تقليل الإعتماد على الدعم الحكومي في تأمين الأموال ومستلزمات الإنتاج، وتشجيع التعاونيات الزراعية للوصول إلى مرحلة الإعتماد على الذات وبصورة تدريجية.

#### • المراجع:

1. أيوب، مدحت (2014). التعاونيات وقضية البطالة في البلدان العربية، الاتحاد المصري العام للتعاونيات، القاهرة، مصر، ص 13.
2. تركية، بهاء الدين (2017). البطالة في الوطن العربي تحديد المشكلة والآثار وآليات الإنتاج والحل، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، المجلد (36)، العدد (4)، دمشق، سوريا، ص 25.
3. خالقي، علي (2017). أزمة البطالة وآليات مواجهتها في الدول العربية، جامعة الجزائر، الجزائر، ص 73.
4. الشريف، مختار (2015). التعاونيات أحد روافد العمل الأهلي في الدول العربية، الاتحاد المصري العام للتعاونيات، القاهرة، مصر، ص 44.
5. عبد الظاهر، محمد أحمد (2012). تنمية الحركات التعاونية في مصر والدول العربية، الاتحاد العام العربي للتعاونيات، القاهرة، مصر، ص 17.

6. عبد الظاهر، محمد أحمد (2013). الدور الاقتصادي والاجتماعي للتعاونيات، منشورات منظمة العمل العربية، دمشق، سوريا، ص 34.
7. عبد الكريم، البشير (2014). تصنيفات البطالة ومحاولة قياس الهيكلية والمحبطة منها، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الأول، عمان، الأردن، ص 26.
8. المغازي، أحمد إبراهيم فؤاد (2012). البطالة في الوطن العربي، مركز أسبار للدراسات والبحوث والإعلام، الرياض، السعودية، ص 15.
9. منظمة العمل العربية (2014). دور المنشآت الصغيرة والمتوسطة في تخفيف أزمة البطالة، المنتدى العربي للتنمية والتشغيل، بيروت، لبنان، ص 66.